الجدل الراهن حول الشراكة الأورو ـ متوسطية

د. عبد الأمير السعد[*]

مع إعلان برشلونة عام ١٩٩٥ الذى ضم دول ضفتى شمال البحر المتوسط وجنوبه، وما تمخض عنه من اتفاقيات لاحقة بين الاتحاد الأوروبى وبعض دول جنوب البحر المتوسط: "تونس ١٩٩٥، المغرب ١٩٩٥، الأردن ١٩٩٦، مصر ٢٠٠١، الجزائر٢٠٠٢، وأخيراً لبنان"، إلا أن المفاوضات ما تزال مستمرة مع سوريا، على أمل التوصل إلى اتفاق شراكة مع الجانب الأوروبى فى وقت قريب.

وقد تصاعد الجدل حول أهمية الشراكة الأورو ـ متوسطية، وفى خضم هذا الجدل يمكن ملاحظة أن ثمة فجوة واسعة، سواء على مستوى التأصيل النظرى والمعاينة الميدانية، أو على مستوى الاستنتاجات الخاصة بموضوع الشراكة الأورو ـ متوسطية، وهو ما يدفعنا إلى إثارة بعض التساؤلات ذات الصلة:

ـ لماذا الشراكة؟! ... هل هى حقاً مطلب آنى عاجل؟ ... وهل مرحلة التعاون الأورو ـ عربى أنجزت مهماتها كافة، أو على الأقل أكثرها أهمية، ومن ثم يتطلب ذلك الارتقاء نوعياً إلى مرحلة أعلى هى مرحلة الشراكة؟

ـ هل القبول بالانتقال إلى صيغة الشراكة كما هى عليه، يمكن أن يسهل إنجاز مهمات مرحلتين: " السابقة والجديدة " فى آن واحد؟ وإذا كانت المرحلة السابقة قدمت نوعاً من المفاضلة لصالح اقتصادات دول جنوب البحر المتوسط، لكنها لم تنجز مهمات معتبرة بمستوى تلك المفاضلة فكيف سيكون الحال فى مرحلة الشراكة الأورو ـ متوسطية؟ ولاسيما أننا فى مرحلة نوعية جديدة ليس على صعيد الاقتصاد الأوروبى، بل على صعيد الاقتصاد العالمى، تتسم بانتقال الرأسمالية من صيغة رأسمالية اجتماعية إلى صيغة رأسمالية مفرطة الليبرالية من جهة، ومن جهة أخرى تشتد فيها ـ وبعمق ـ عمليات تركز رأس المال وتمركزه.

---

[*] أستاذ الاقتصاد الدولى ـ جامعة عنابة ـ الجزائر.

- هل الوضع الدولى طرف أساسى فى موضوعات الشراكة؟ وما الذى يربط بين متغيرات الوضع الدولى والأطروحة الأوروبية للشراكة الأورو - متوسطية؟ ثمة أسئلة عديدة تمتد مدياتها إلى مستويات عديدة من جوانب العلاقات الأورو - متوسطية، وهو ما يدفعنا إلى تقسيم الموضوع كالتالى:

المحور الأول: الإطار التاريخى - النظرى لموضوع الشراكة.

المحور الثانى: مناقشة بعض أطروحات الشراكة الأورو - متوسطية .

المحور الثالث: ما العمل: أفكار ومهمات حول الشراكة: المرتجى، والمتاح.

المحور الأول: الإطار التاريخى - النظرى لموضوع الشراكة:

فى التاريخ الاقتصادى، ثمة ارتباط عضوى عميق بين تطور الرأسمالية وتشكل السوق الوطنية وصيغة الشراكة الاقتصادية. فكما هو معلوم فى علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة، لا توجد مرحلة تاريخية من تطور المجتمعات تختزل فعلها الاجتماعى فى إطار حدودها الجغرافية الإقليمية، بل إن مبدأ السيادة والسيطرة فى آن واحد كان وراء المحاولات المستمرة للنظام الاجتماعى للامتداد خارج حدوده الجغرافية الرسمية. وبالتأكيد تغيرت هذه الطبيعة التوسعية حسب طبيعة المرحلة والنظام الاجتماعى السائد.

وهذا ما يدفعنا إلى استعراض مكثف لما واجهته أوروبا عبر المراحل المختلفة لتطور الرأسمالية[1].

أولاً - مرحلة الرأسمالية التجارية: إذا فهم المغزى العميق لقول آدم سميث: "إن اكتشاف أمريكا واكتشاف الطريق إلى الهند الشرقية عبر "رأس الرجاء الصالح"، هما أكبر الأحداث المسجلة فى تاريخ البشرية" - فيمكن بسهولة فهم التحول النوعى فى السلوك الاقتصادى للرأسمالية التجارية، إذ إنه شكل مصدراً أساسياً للتراكم الأولى.

ثانياً - مرحلة الرأسمالية الصناعية: إذا فهم الدور الأساسى الذى لعبته عملية تراكم رأس المال التجارى فى تمويل احتياجات الثورة الصناعية، وكيف بدأت أفكار حرية التجارة تتبلور منها، فعندئذ يمكن بسهولة فهم الإطار التاريخى - النظرى الذى قدمه ريكاردو حول نظرية "الميزات النسبية" تفسيراً للتجارة الخارجية.

ثالثاً ـ إذا فهم أن مهمات الثورة الصناعية الأولى اكتملت فى نهاية القرن التاسع عشر فى إطار عملية تركز رأس المال وتمركزه، فعندئذ يمكن فهم الإطار النظرى لموضوعات ماركس حول تدخل رأس المال الصناعى مع رأس المال المصرفى وتشكل رأس المال المالى، الذى خرج تواً للبحث عن أسواق جديدة بعد أن ضاقت أسواقه المحلية. لكن ماذا يعنى هذا الاستعراض المكثف؟ يعنى أن التحولات والتبادلات التى شهدتها أوروبا فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر لعبت دوراً نوعياً متميزاً فى تشكل أسواقها الوطنية أولاً، ومن ثم تشكيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقاً، ولم يكن بمقدور هذه السوق الموحدة دولياً أن تتشكل وبهذه السرعة والدقة من التنظيم والتشريع، إلا على قاعدة نمط إنتاج رأسمالى أرقى من جميع الأشكال السابقة. ومن هنا يمكن تثبيت الملامح الرئيسية التالية:

(أ) أن السوق الوطنية لأية دولة من الدول الأوروبية تشكلت تدريجياً، وكان ذلك عاملاً رئيسياً مرتبطاً بمراحل النمو الطبيعية للرأسمالية التقليدية.

(ب) أن علاقات السوق فى البلاد الأوروبية، وبشكل خاص تلك التى شهدت الرأسمالية مبكراً، تشكلت ونمت من خلال نمو الإنتاج السلعى، أي بمقدار ما يمكن تحويله من إنتاج طبيعى إلى إنتاج سلعى، وبمعنى أكثر تحديداً: إن آليات السوق الداخلية عبرت عن كونها تعمل ـ وبفعالية ـ على أساس قانون القيمة، الذى يفترض الغلبة للإنتاج السلعى فى الاقتصاد الوطنى،وهو ما يفسر أن السوق الخارجية عبرت عن كونها امتداداً طبيعياً للسوق الداخلية.

(ج) أن اقتصادياتها مرت بسلسلة ارتقائية من حالات الشراكة الإقليمية التى تتباين داخلها درجات الحماية الاقتصادية والحرية الاقتصادية [٢]، وصولاً إلى عملية التوحد الاقتصادى فى السوق الأوروبية الموحدة، ويتجلى ذلك بالمراحل الملاحظة فى مسيرتها الاقتصادية، وهى:

(١) مرحلة منطقة التجارة الحرة.

(٢) مرحلة منطقة اتحاد جمركى.

(٣) مرحلة السوق الأوروبية المشتركة.

(٤) مرحلة السوق الأوروبية الموحدة.

وفى إطار هذا المسار المتقدم الذى حققته أوروبا طيلة أكثر من ثلاثة قرون، والذى توج بالسوق الأوروبية الموحدة فى نهاية القرن العشرين، يكون مشروعاً على المستوى المنظور والاستراتيجى أن تفكر أوروبا الموحدة بمشروعات شراكة مع المناطق المختلفة بما فيها المنطقة العربية، وبشكل خاص دول جنوب حوض المتوسط العربية، ومصدر هذه المشروعية هو:

(١)كون التكتلات الاقتصادية الكبرى بدأت بالدخول فى مرحلة نوعية جديدة ارتباطاً باستنفاد مهماتها الداخلية.

(٢) المكانة التى تحتلها أوروبا فى خارطة العلاقات الدولية والثقل المميز لاقتصادياتها على مستوى الاقتصاد العالمى. وبهذا المعنى تحديداً، وعند صيغة السوق الأوروبية الموحدة والعملة الأوروبية الموحدة، تكون الشراكة الأوروبية ـ الأوروبية، استنفدت معظم مهماتها الداخلية، وهو ما تطلب ارتقاء نوعياً جديداً لمنظور أوروبا للشراكة، أى دفع الشراكة الأوروبية إلى الأسواق الدولية، ولا شك أن البدايات فى هذا المجال تكون مع دول الجوار، ومن هنا تحديداً يمكن فهم الجانب الاقتصادى فى حيثيات مشروعات الشراكة الأوروبية مع دول جنوب البحر المتوسط.

وفى سياق هذا التأصيل التاريخى ـ النظرى، لابد من التوقف عند الطرف العربى المعنى بموضوعات الشراكة الأورو ـ متوسطية، وهو ما يدفعنا إلى أن نشير إلى ما يلى:

(١) أن معظم البلاد المتخلفة، بما فيها البلدان العربية، فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لم تشهد عمليات تراكمية يمكن أن تفضى إلى نمط إنتاج رأسمالى، بل مجرد رسملة داخلية فى مختلف هذه البلدان، مبنية على قاعدة تطور بعض أشكال التجارة والعلاقات الريعية ـ الربوية، فى ظل سيادة الاقتصاد الطبيعى.

(٢) أن المرحلة الإقطاعية وما قبل الإقطاعية فى معظم البلاد المتخلفة تعرضت إلى هزات عنيفة عشية تحول الرأسمالية الأوروبية من صيغة رأسمالية منافسة إلى صيغتها الكونية،مما عرقل إمكانات التطور التدريجى للاقتصاد الطبيعى وتحوله إلى اقتصاد سلعى، وبالتالى أعاق عملية تراكم النقود، وخير مثال للإعاقة تجربة الإمبراطورية العثمانية، وتجربة شبه القارة الهندية، وتجربة الصين، حيث إن مقولات نظرية التجارة الدولية لدى الكلاسيك كانت تتلاءم تماماً ومصلحة الإمبراطورية البريطانية، لهذا قطعت الطريق على إمكانات تشكل نمط إنتاج رأسمالى أصيل عبر مجموعة الدول التى تمثل الجانب الآخر من قسمة العمل الدولى. ومثل هذا الوضع قد حال دون تبلور أسواقها الوطنية، وفى الحالات التى ظهرت فيها ملامح سوق وطنية، فإنها ظهرت مشوهة ومفارقة بسبب ارتكازها على حلقة التداول، بينما ظلت حلقة الإنتاج غائبة، رغم كونها الحلقة المحركة لقاطرة الاقتصادات الوطنية. وقد ترتب على العاملين السابقين مجموعة من المؤشرات الملموسة، التى ألقت بظلالها على حالة تشكل السوق فى الاقتصادات المتخلفة، بما فيها الاقتصادات العربية، وهى كالتالى:

(أ)عدم سيادة الإنتاج السلعى والتفوق المتميز لرأس المال التجارى ـ الربوى، تعتبر سمات مميزة للاقتصادات الوطنية فى البلاد المتخلفة، ومثل هذا الوضع أضعف عنصر التنظيم فى الدورة الإنتاجية ذات الطابع الرأسمالى.

(ب)معظم حالات الإنتاج السلعى المتاح فى بلدنا مصدرها خارجى، سواء دخل فى صورة واردات أو خرج فى صورة صادرات. بهذا المعنى فإن السوق الآخذة فى التكوين لا تصبح عندئذ هى السوق الداخلية، بقدر كونها عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة.

(ج) بغض النظر عن غلبة الاقتصاد الطبيعى فى الاقتصادات العربية، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن دورها قد ظل هامشياً فى تكوين ما يسمى السوق الوطنية.

(د) إن قطاع تصدير الخامات رغم أنه عزز نمو الأشكال السلعية ـ النقدية، وعجل بتأسيس قاعدة تكوين العلاقات الرأسمالية فى البلاد العربية، إلا أن إشكالية

انعزال قطاع تصدير الخامات عن باقى العمليات الاقتصادية التقليدية، قد أحدث أثراً مشوهاً داخل الاقتصادات العربية بما فى ذلك قضية السوق الوطنية، بمعنى أنه لم يتوفر الحافز التاريخى لدفع عملية التقسيم الاجتماعى إلى الأمام ، وكان البديل هو عملية التقسيم الدولى ذات الطبيعة الرأسمالية المشوهة.

هذا التعقيد التاريخى ذو المستلزمات النظرية، ألقى بظلاله ـ وبقوة ـ على العملية المشوهة فى تكوين السوق الوطنية فى الاقتصادات المتخلفة ككل.. ويمكن اعتبار الأثر الفوضوى التلقائى لقانون القيمة من جهة، ومن جهة أخرى الإقحام الواسع للدولة فى البلاد المتخلفة طيلة القرن العشرين، فى تكوين شبه سوق ـ هما التجلى الرئيسى لظاهرة السوق المفقودة تاريخياً فى الاقتصادات المتخلفة. وحينما حاولت رأسمالية الدولة فى البلاد المتخلفة معالجة هذه الإشكالية، من خلال برامج تنمية لم ترتق إلى مستويات مقتضيات حل التعقيد التاريخى فى اقتصادياتها، وفى الغالب، تعرضت هذه البرامج، سواء على مستوى الإعداد والتخطيط، أو على مستوى التنفيذ والمراقبة، إلى حالة قسرية حالت دون الإعانة المطلوبة لتشكل سوق اقتصادى حقيقى [٣].

من هنا تحديداً، يمكن فهم أن نمط الإنتاج الرأسمالى نمط تابع فى كل الاقتصادات المتخلفة ، وأن السوق الوطنى شبه غائبة، إن لم نقل غائبة. مثل هذا الوضع يجعل الحديث المبكر عن الشراكة الأوروبية ـ العربية مُربكاً للفهم. وكما هو معلوم، هناك ارتباط عضوى بين المستوى الذى وصلت إليه عملية تشكل السوق الوطنى من جهة، ودرجة الحرية الاقتصادية أو الحماية من جهة أخرى، إلا أن مثل هذا الارتباط ـ فى واقع الحال ـ غائب أو على الأقل تقطعت حلقاته ـ حاله " السوق " ـ فى الاقتصادات العربية وفى سياق هذا المسار المتغير فى حالة الاقتصادات العربية والذى يتسم بـ :

(١) ضياع الفرصة التاريخية للاقتصادات العربية فى تشكل أسواقها الوطنية.

(٢) طبيعة الفجوة الحادة بين الاقتصادات الأوروبية والاقتصادات العربية.

(٣) طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات العربية على المستوى المنظور والاستراتيجى، تختلف تماماً عن طبيعة المهمات المطروحة على الاقتصادات الأوروبية،

ومثل هذا الوضع يجعل موضوع الشراكة الأورو ـ متوسطية، كمطلب آنى وعاجل، فيه نوعاً من المغالاة التى تحاول قسراً تجاوز حدود السياق التاريخى ـ النظرى من دون معاينة جادة لما هو متاح بالفعل.

ومن هنا تحديداً فإن الأطروحة الراهنة للشراكة الأورو ـ متوسطية، تفرز ثلاثة معالم نظرية على مستوى الاقتصاد السياسى للشراكة.

المعلم الأول: اختلاف حاجات اللحظة التاريخية فى الشراكة الأورو ـ متوسطية:

فى الوقت الذى صار هناك أكثر من مسوغ موضوعى للامتداد الأوروبى جنوباً، فإنه بالمقابل يصعب الحديث عن مفهوم اقتصادى مماثل للحاجة والمقدرة المتوسطية للامتداد أوروبياً.

المعلم الثانى: اختلاف مفهوم الميل لتكافؤ الفرص:

من زاوية الاقتصاد السياسى يفترض لكى تحقق الشراكة منافع مماثلة للجميع، وحتى تكون هناك تضحيات مماثلة من الجميع ـ أن يكون هناك هامش مقبول ذو ميل لتكافؤ الفرص بين الطرفين، وهذا أمر يصعب الحديث عنه، وما زال أحد أطرافه "الجانب العربى" لم يحقق المرتجى فى تشكل السوق الوطنية. والإشكالية هنا هى أنه ما زالت حدود حيز الدور المجهول للاتحاد الأوروبى فى المساعدة بهذا الاتجاه كى يكون الميل نحو التكافؤ ممكناً ـ غير واضحة، وبعكسه يصبح الحديث عن تكافؤ الفرص من خلال الشراكة لا يعدو كونه ترفاً فكرياً.

المعلم الثالث: المرجعية النظرية للتنافسية الدولية:

ثمة ضرورة ملحة فى إعادة تأويل جوهر نظرية الميزات النسبية وتحسينه، فمن المعلوم أن التنافسية الدولية هى جوهر نظرية الميزات النسبية، إلا أن واقع حال التنافسية الدولية الراهنة يتجلى بصيغة ميزات نسبية أحياناً، وميزات نسبية ومطلقة أحياناً أخرى. وهذا الوضع الجديد يعد أمراً غير مرغوب فيه فى التجارة الدولية، بل إنه مضر فى الشراكة الأورو ـ متوسطية" إذا ما أريد له تعظيم المنافع للطرفين" ؛ لأنه يعكس كون التنافسية الدولية ليست طليقة، وأن السياسة الاقتصادية لرأس المال هى التى تسمح

بظهورها فى صيغة ميزات نسبية أحياناً وميزات نسبية ومطلقة أحياناً أخرى ـ كل على حدة ـ ومعاً فى آن واحد، وأن عملية الاستحواذ على الميزات النسبية والمطلقة معاً أصبحت اليوم معلماً رئيسياً للنقلة النوعية فى وظيفة رأس المال، ويتجلى هذا المعلم فى كفاءة الأداء الاقتصادى فى منظوريه العالمى والمحلى.

هذا الوضع ـ بلا شك ـ يؤدى إلى تشويه التجارة الدولية بما فيها أطراف الشراكة الأورو ـ متوسطية، لكن ماذا يعنى كل هذا؟ يعنى أن الجانب النظرى ما زال مختلاً ويحتاج إلى تكثيف الجهد الأكاديمى فى زاوية إعادة تأويل الكثير من الأفكار الكلاسيكية، بالشكل الذى يسمح بملاحظة تقريب الميل فى الانسجام بين الخطاب الرسمى والواقع الميدانى لموضوع التنافسية الدولية، لأن افتراض إمكانية تنمية القدرة التنافسية يفترض أن تقابله الديناميكية فى الجانب الذى لا تتوفر له مقوماتها بالشكل المتوفر فى الطرف الآخر. وهو ما يدفعنا للقول بأن معلم التنافسية الدولية الراهن من منظور الاقتصادات المتوسطية، لا يعدو كونه حالة أرباح قد تكون محتملة، غير أن الخسائر مؤكدة. والمتعاملون الاقتصاديون يعرفون أهمية المثل التجارى القائل: إن "دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة".

ربما يقول البعض: ما زال المتاح لتشكل السوق الوطنى هو التكامل المحورى ـ الإقليمى، لكن ما الذى يدفعنا لخيار اقتصادات متخلفة، وربما أكثر تخلفاً من اقتصاداتنا، لنتكامل معها، ولا سيما أن هناك فرصة للاستفادة من البلدان الصناعية المتطورة المجاورة والذهاب إلى التكامل المحورى ـ الإقليمى معها؟ وبالإضافة إلى ذلك فإن فرصة الشراكة الأورو ـ متوسطية يمكن لها أن تسهل إمكانية إنجاز نوعين مختلفين من المهمات فى مرحلة واحدة، على أساس أن أحدهما يقع فى خانة المهمات المؤجلة، والنوع الثانى يقع فى خانة مهمات المرحلة الجديدة.

ومثل هذا التصور التبسيطى للإشكالية يتطلب التوضيح التالى:

(١) أن أوروبا ككل أنجزت مهمة تشكل أسواقها الوطنية منذ قرن ونصف، وبعضها منذ ثلاثة قرون، بينما فى حالة البلاد العربية، فإن السوق الوطنية ما زالت فى الأطوار الأولى لتشكلها، وبالتالى فإنه عملياً ليس لأوروبا مصلحة فى تكييف عملياتها الاقتصادية مع الطرف العربى أو غيره على أساس المساهمة فى إنجاز السوق الوطنية فى الاقتصادات العربية.

(٢) وارتباطاً بالمحدد السابق الذكر، فإن أوروبا لا تنظر إلى معظم عملياتها الاقتصادية مع الاقتصادات المتخلفة ـ بما فيها الاقتصادات العربية ـ على أساس تكاملى، بل على مجرد تسويات لمعاملات تبادل تجارى، سواء أكانت تلك السلع "سلع إنتاج وسائل الإنتاج أم سلع استهلاك". وبلا شك فإن مثل هذه المعاملات التجارية قد تكون مفيدة أحياناً فى بعض حلقاتها لتشكل السوق الوطنى، إلا أن ما ينبغى تأكيده بهذا الصدد هو أن الفائدة إذا ما حصلت فهى عارضة وليست أصلية فى تشكل السوق الوطنية.

(٣) حول الشراكة الأورو ـ متوسطية وإمكانية تعدد المهمات يمكن القول: إنه صحيح على مستوى التاريخ الاقتصادى، أن هناك إمكانية لملاحظة ذلك أحياناً، إلا أنه موضوعياً، يصعب المراهنة على إمكانية تحقيق ذلك فى الظروف الراهنة لاقتصاداتنا، للأسباب التالية:

(أ) يفترض فى المهمات السابقة أو المؤجلة والمطلوب إنجازها مع مهمات المرحلة الجديدة "مرحلة الشراكة"، أن تكون مهمات محدودة وغير مثقلة بتعقيدات موروث تاريخى، بينما واقع حال ما يمكن تسميته مجازاً "مهمات مؤجلة" هو أنها مهمات أساسية واسعة، وتحتاج جهداً اقتصادياً واجتماعياً واسعاً لإمكانات إنجازها، وفى كل الأحوال يكون من المستبعد تماماً نجاح ذلك، إذا ما افترض إقحام قسرى للمهمات المؤجلة على المرحلة الجديدة "مرحلة الشراكة" .

(ب) إذا كانت المهمات المؤجلة بهذا التنوع والتعقيد، فعندئذ يثار التساؤل التالى: ما الذى يلزم إقحام اقتصاداتنا فى مهمات مزدوجة لا تقوى عليها، ولاسيما أن الإمكانات المتاحة شحيحة لإنجاز المهمتين معاً؟

بالتأكيد ينبغى أن يكون واضحاً، حينما نتحدث عن التعقيد التاريخى ـ النظرى وآثاره على موضوع الشراكة الأورو ـ متوسطية، أننا فى حديثنا لا نضع سداً مانعاً يحول دون ذلك،بل إننا نتحدث عن عائق جديد ينبغى معاينته بشكل كاف؛ لكونه يحول دون تحقيق الحد المقبول من المنافع المتاحة للطرف المتوسطى ـ العربى، ويقابل هذه المنافع دائرة واسعة من الأضرار والتكاليف على الطرف نفسه، وهو ما يتطلب الشروع بمهمات مسبقة

على مستوى الاقتصادات العربية تساهم فى تذليل هذا العائق، ومن ثم يمكن أن نرتقى فى العلاقة ما بين الطرفين الأوروبى والعربى على مستوى الحد المقبول من الشراكة القابلة للارتقاء نحو منافع أكثر وأعباء أقل [٤].

هذا السياق التاريخى ذو المستلزمات النظرية، لا يعنى أننا نحيل المعالجة إلى إملاءات نصية، سواء على مستوى موضوع السوق أو على مستوى موضوع الشراكة، كما لا يعنى تجاهل إمكانية تداخل المهمات فى ظروف اقتصادية ـ تاريخية محددة. ولسنا نؤكد هنا على ما سوف يترتب على هذه المعالجة من اختزال لمراحل السياق التاريخى ـ النظرى، بل يستهدف تأكيدنا قبل كل شىء ضرورة تأصيل مرجعيات نظرية للإشكالية المطروحة من جهة، ومن جهة أخرى الحيلولة دون القفز على واقع الإشكال النظرى وتحجيمه، مما يسهل بقاء معاينات الإشكالية على مستوى السطح وليس العمق .

المحور الثانى: مناقشة بعض أطروحات الشراكة الأورو ـ متوسطية:

لا شك أن السياق التاريخى ـ النظرى السابق، يكون معيناً مهماً عند مناقشة الكثير من الأطروحات المتصلة بموضوع الشراكة، وهو ما يدفعنا للتوقف عند بعض الأطروحات على سبيل الذكر لا الحصر، وهى:

أولاً ـ الشراكة والارتباط العضوى بين السوق الوطنية وعملية التوحد الاقتصادى العربى:

إذا اتفقنا على أن الفرصة المتاحة لتشكل السوق الوطنية فى الدول العربية هى تكاملها الاقتصادى إقليمياً، فإن إقامة منطقة تجارة حرة من السلع المصنعة فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية، تؤدى إلى إجهاض تشكل السوق الوطنية؛ لأن عملية التكامل الاقتصادى ـ الإقليمى /عربياً ـ بدءاً بصيغة منطقة تجارة حرة عربية، مروراً بالصيغ الأكثر ارتقاء ـ تتضمن جوهرياً إعطاء الأقطار العربية المنضمة إلى عملية التكامل الاقتصادى إقليمياً، معاملة تفضيلية فيما بينها فى حقل التجارة بالسلع المصنعة ذات المنشأ العربى. إلا أن إعطاء المعاملة التفضيلية لاستيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبى فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية، يعنى عملياً إزالة المعاملة التفضيلية بين الأقطار العربية،

ومثل هذا الوضع سيحدث شرخاً فى التكامل الاقتصادى ـ الإقليمى العربى، مما يضعف فرصة بلداننا فى تشكيل أسواقها الوطنية، يتجلى فى تزايد نسبة التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبى على حساب انخفاض نسبة التجارة العربية البينية من هذه السلع .

وإذا استبعدنا المبررات القومية للتوحد الاقتصادى، فإن المبررات الموضوعية للتكامل الاقتصادى العربى يمكن ملاحظتها من زاويتين مختلفتين:

(أ) **الزاوية الأولى**: أن الاقتصادات العربية تتسم بمرحلة متقاربة من حيث مستوى التنمية الصناعية، وهذا يعنى أن هناك درجة معتبرة من التكافؤ فى المنافسة فيما بينها، وخاصة إذا انتقلت الأقطار العربية على سبيل المثال من صيغة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى صيغة الاتحاد الجمركى.

(ب)**الزاوية الثانية**: أن إنشاء منطقة تجارة حرة من السلع المصنعة فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية، يعنى أننا إزاء اقتصادات تتفاوت بهامش كبير جداً فى مستوى التنمية الصناعية، وبالتالى فإن القدرة على التنافسية تصبح أكثر حدة فى تفاوتها.

وبهذا المعنى، فإن منطقة التجارة الحرة فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية ستجهض عملية انتقال الاقتصادات العربية من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى منطقة اتحاد جمركى عربى أو إلى السوق العربية المشتركة، وهى مهمات ضرورية على المستوى الوطنى وعلى مستوى التوحد الاقتصادى العربى.

ثانياً ـ حول محدودية سلع الشراكة: الملاحظة الرئيسية على جميع اتفاقات الشراكة التى وقعتها دول جنوب البحر المتوسط العربية مع الاتحاد الأوروبى، أنها شراكة محدودة فى السلع الصناعية التحويلية، ومثل هذا الوضع له محاذيره المنظورة والاستراتيجية بالنسبة للاقتصادات المتوسطية ـ العربية، ويمكن توضيح ذلك فيما يلى:

ـ على المستوى المنظور: الحاضر من سلع الصناعات التحويلية محدود ومعدود، وهناك قصور فى هذه الشراكة فى سلع الصناعات التحويلية، وهو ما يمكن أن يعجل بالقضاء على أغلب الصناعات التحويلية لدول حوض البحر المتوسط العربية، بسبب التقدم الواسع فى الصناعات التحويلية لدى الاتحاد الأوروبى،حيث تستفيد من اقتصادات الإنتاج وعلى نطاق واسع، بسبب ضخامة السوق.

بينما فى الجانب المتوسطى ـ العربى لا تعدو كونها حالة أولية لتشكل السوق فى أحسن الأحوال، يلازمها ميل يحتاج جهداً كبيراً لتغييره، فضلاً عن أن الفئات الميسورة تتصف بثقافة استهلاكية تفاخرية تجعلها تفضل ما هو مستورد أوروبياً، حتى ولو كان السعر مرتفعاً، وربما فى بعض الأحيان لا يختلف المنتج من حيث الجودة، أو حتى إذا كان أقل جودة مما هو منتج محلياً.

ـ على المستوى الاستراتيجى: إن اقتصار الشراكة الأورو ـ متوسطية على سلع الصناعة التحويلية، يمكن أن يقتل الحافز فى قيام صناعات تحويلية عربية مستقبلية. بمعنى أن ذلك يحول دون تطوير صناعات تحويلية عربية قد تكون غير قائمة حالياً، أو ربما تكون قائمة لكنها على نطاق محدود.

وعلى ذلك فانفتاح الأسواق العربية ـ المتوسطية ومن دون حماية أو من دون حماية كافية ولفترة زمنية مقبولة، سوف يجعل صيغة استيراد السلع المصنعة المتطورة والسلع ذات التقانة العالية مثل "صناعة الكمبيوتر، الإلكترونيات، والمعدات الطبية والهندسية المتطورة" ـ عملية سائدة فى الاقتصادات المتوسطية، وسيادة مثل هذا الوضع سيشكل عقبة جديدة فى طريق العمل على إقامة هذه الصناعات فى الدول العربية ـ المتوسطية.

وأغلب الظن أن النتيجة ستكون كما يقال: "التاريخ يعيد نفسه"، بمعنى أننا سوف نكون أقرب إلى الحالة القسرية التى فرضتها بريطانيا العظمى على الإمبراطورية العثمانية، وهى إبقاؤها سوقاً متخصصاً فى إنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية، ويمكن أن نضيف إليها فى الظروف الراهنة الخدمات السياحية، وسلع الصناعات الخفيفة ذات التقانة غير المتقدمة، والتى تميل أسعارها على المستوى الاستراتيجى نحو الانخفاض. مثل هذا الوضع سيدفع إلى تكريس التخلف المطلق والنسبى، ليس فى مجال أسباب القوة الاقتصادية فقط، بل وكذلك فى مجال أسباب القوة السياسية والعسكرية.

ثالثاً ـ حول إشكالية قواعد المنشأ: من يطلع على صياغات قواعد المنشأ المنصوص عليها فى اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية، يمكنه ملاحظة أنها تؤدى إلى التمييز ضد السلع المستوردة من دولة عربية ليست طرفاً فى اتفاق الشراكة لصلحة السلعة نفسها المستوردة من دول طرف مثل "إسرائيل، تركيا ، مالطا"، باعتبار هذه الدول أعضاء فى منطقة التجارة الحرة مع أوروبا. فإذا افترضنا أن مادة بتروكيماوية تدخل فى إنتاج البلاستيك إذا استوردتها مثلاً مصر أو الجزائر من إسرائيل، ففى هذه الحالة يحقّ لسلعة البلاستيك أن تدخل السوق الأوروبية من دون قيود؛ لأن تلك المواد يتم معاملتها كما لو كانت منتجة فى "مصر أو الجزائر"، أما إذا استوردت مصر أو الجزائر تلك المواد البتروكيماوية نفسها والداخلة فى إنتاج سلعة البلاستيك من السعودية مثلاً، فإن سلعة البلاستيك الجزائرية أو المصرية فى هذه الحالة لا تدخل السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية مرتفعة.

وهذه نتيجة طبيعية من الزاوية القانونية؛ لأن إسرائيل عضو فى منطقة التجارة الحرة الأوروبية،بينما السعودية ليست كذلك، إلا أن ذلك من الزاوية الاقتصادية يعنى تشجيع استيراد مدخلات الإنتاج من دولة مثل "إسرائيل، وتركيا" وابتعاد عن استيرادها من دولة عربية ليست عضواً فى منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وهو ما يسمح لنا أن نقول: إن موضوع قواعد المنشأ من منطلق مرجعية الاقتصاد السياسى للشراكة يوضح أغراضاً سياسية محدودة، تتمثل فى تقوية الروابط التجارية مع دول غير عربية، وإضعافها مع دول عربية،فى إطار آليات تتعارض مع مقتضيات تحقيق السوق الوطنية والعمل من أجل إنجاز مهمات التكامل الاقتصادى العربى.

بمعنى أن واقع حال الشراكة الأورو ـ متوسطية كما هو عليه فى نصوص قواعد المنشأ، يعد معرقلاً لمسيرة التكامل الاقتصادى العربى، بغض النظر عن نوايا صاحب القرار الأوروبى[٥] .

رابعاً ـ حول إلغاء القيود الكمية وميزة "حق النفاذ": فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية يمكن لدول جنوب البحر المتوسط أن تستفيد ، فى آن واحد، من حالة إلغاء القيود الكمية وحالة حق نفاذ سلعها للسوق الأوروبية العملاقة. هذه الأطروحة قد تتضمن شيئاً محدوداً من العقلانية، إلا أنها تتضمن فى الوقت نفسه مستويين من المخادعة:

المستوى الأول: أن القيود الكمية، موضوعياً قد تآكلت ولم يبق منها شىء فى مجال السلع الصناعية، إلا ما يتعلق بالمنسوجات. صحيح أن هذا القطاع يمثل أهم الصادرات الصناعية العربية إلى الاتحاد الأوروبى، إلا أن هذه القيود ستختفى من هذا القطاع بعد انتهاء الفترة الانتقالية التى قررها اتفاق المنسوجات والملابس فى إطار دورة الأوروجواى، والتى انتهت فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٤، بمعنى أنه بعد هذا التاريخ تستطيع المنسوجات والملابس العربية الدخول للسوق الأوروبية من غير قيود، ومن دون حاجة إلى منطقة تجارة حرة.

المستوى الثانى: يمكن ملاحظة هذا المستوى عند التفرقة بين ملف الصادرات الصناعية وملف الصادرات الزراعية العربية،حيث يلاحظ التالى:

(أ) أن الرسوم الجمركية المطبقة حالياً على واردات الاتحاد الأوروبى من السلع الصناعية شديدة الانخفاض، وهذا إنما جاء ليس نتيجة الشراكة الأورو ـ متوسطية، بل نتيجة ثمان دورات من المفاوضات منذ نَشْأة "الجات" حتى الوقت الحاضر. وهذا القدر المتوسط من الرسوم الجمركية الذى يعادل ٦٪ تقريباً هو الحد الأقصى للهامش التفضيلى، وهو قدر معرض للتآكل، حيث تتجه الدول المتقدمة إلى مزيد من الخفض.

(ب) وبخصوص الزراعة، فإن الأمر مختلف من حيث الجوهر، صحيح أنه فى إطار دورة الأوروجواى بدأت عملية تحرير القطاع الزراعى، وتتلخص هذه العملية فى تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية مع خفضها وخفض دعم الإنتاج الزراعى، ودعم الصادرات الزراعية بمقدار الثلث تقريباً ... إلا أن واقع الحال يشهد أنه رغم هذا الخفض، إلا أن الرسوم الجمركية على واردات الاتحاد الأوروبى من السلع الزراعية ما

زالت بالغة الارتفاع، وظل الإنتاج الزراعى والصادرات الزراعية الأوروبية يتمتعان بدعم كبير، وما زالت تلك القيود والعقبات تواجه الصادرات الزراعية العربية للسوق الأوروبية على الرغم من وجود اتفاقات شراكة.

صحيح قد يقال: إن الاتحاد الأوروبى ملتزم فى إطار المنظمة العالمية للتجارة "WTO" بأن يسمح باستيراد كمية محددة من السلع الزراعية تحت رسوم جمركية مخفضة أو مع إعفائها كلية من الرسوم الجمركية. ولكن هذه الكميات المسموح بها فى حدود ما يعرف بـ"الحد الأدنى للنفاذ" ـ Minimum Access ـ هى مثبتة فى جداول التنازلات الملحقة باتفاق الزراعة، بمعنى أن الفائدة التى عادت على الدول العربية فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية تتمثل فقط فى الفرق بين الكميات التى تقررت لها تطبيقاً لاتفاق الشراكة، والكميات التى يلتزم الاتحاد الأوروبى بتقريرها تطبيقاً لمبدأ الحد الأدنى للنفاذ.

وهنا تكمن الإشكالية فى صعوبة معرفة مقدار هذه الميزة الإضافية إذا افترض وجودها أصلاً، ولاسيما أن اتفاقات الشراكة لا تشير إلى التزامات الاتحاد الأوروبى فى ظل المنظمة العالمية للتجارة WTO. بينما القيود التى يقرها الاتحاد الأوروبى على الواردات الزراعية لأسباب تتعلق بأمراض النباتات أو لأسباب صحية، باقية على حالها فى ظل اتفاقات الشراكة، وكذلك القيود المفروضة لأسباب تتعلق بالإغراق.

خامساً: حول أطروحة تدفق الاستثمارات: لا نريد الدخول فى مطلب مناقشة الأرقام الفعلية لتدفق الاستثمارات الأوروبية فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية الراهنة؛ لأنها أساساً هامشية ولا تشكل أرقاماً يعتد بها فى إطار تدفق الاستثمارات الأوروبية للمنطقة المتوسطية العربية، إلا أن ما يعنينا من أطروحة تدفق الاستثمارات فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية هو كونها لم تأخذ بالنظر اعتبار أولويات شكل تدفق الاستثمارات ومضمونه. فالاستثمارات المباشرة هى التى تهم اقتصاداتنا، وفى هذه المرحلة تحديداً، إذ إن بنيتها الاقتصادية بحاجة إلى استثمارات مباشرة تتضمن إقامة مشاريع حقيقة كبناء المصانع واستصلاح الأراضى.

أما الاستثمارات غير المباشرة "الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية" ، والتى تتضمن شراء الأوروبيين سندات الشركات المحلية وأسهمها وشراء عملات البلدان العربية المضيفة لهذه الاستثمارات. مثل هذه الاستثمارات ـ وفى الظروف الراهنة ـ تمثل خطراً حقيقياً على اقتصاداتنا، فمن جهةٍ، الوضع الراهن لاقتصاداتنا ضعيف من حيث بنيته، ومن جهة أخرى، طبيعة الاستثمارات المالية خطرة؛ لأنها تحقن الاقتصادات الوطنية الضعيفة بعوامل عدم السيطرة ، نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات فى لحظات، وقد تؤدى إلى أزمات مالية كارثية كتلك التى تتعرض لها البلدان الصناعية المتقدمة، أو تلك التى تعرضت لها البلدان الآسيوية فى سنتى ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، والتى تعرضت لها تركيا فى مطلع سنة ٢٠٠١، والأرجنتين فى سنتى ٢٠٠١، ٢٠٠٢.

سادساً ـ حول أطروحة التغلب على المشكلات الاقتصادية: المنطلق فى هذه الأطروحة،هو كون الإمكانات الأوروبية المتاحة فى إطار اتفاقات الشراكة الأورو ـ متوسطية، يمكن لها أن تساعد الدول العربية ـ المتوسطية فى التغلب على مشكلاتها. إلا أن الحكم على حدود المصداقية فى هذه الأطروحة، ينبغى معاينته فى مقتضيات الاقتصادات العربية بما تقوى عليه وما لا تقوى عليه. وفى هذا السياق تحديداً قام عدد غير قليل من الاقتصاديين العرب، الذين لا يُشكك بكفاءاتهم العلمية، بإعداد تقديرات حول معظم الدول العربية ـ المتوسطية، كى تستفيد بالفعل من منافع الشراكة وقد جاء فى تقديراتهم أن الدول العربية ـ المتوسطية بحاجة مسبقة إلى تحقيق التالى:

(١) زيادة معدلات الاستثمار إلى ٣٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

(٢) زيادة معدلات الادخار لتصل إلى ٢٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

(٣) أن يصل الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، أو ٣٠٪ من الاستثمار المحلى.

(٤) زيادة معدلات نمو الإنتاج الصناعى الإجمالى إلى أكثر من ١٠٪ فى السنة.

(٥) تحقيق معدل نمو يزيد على ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

(٦) زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية.

وموضوعياً، من الصعب تحقيق أى شرط من الشروط السابقة، وأن تعمق الفجوة فى مستويات التنمية بين ضفتى المتوسط من جهة، واستمرار السياسة الأوروبية الحمائية فى مجال المنتجات الزراعية والصيد البحرى من جهة أخرى، يعتبر عائقاً جدياً يحول دون قدرة دول حوض جنوب المتوسط على الانتفاع من المزايا النسبية المتميزة.

وتأسيساً على ما تقدم من مناقشة نقدية لبعض أطروحات الشراكة الأورو - متوسطية،فإننا نعتقد أن الصياغات الراهنة للشراكة لا تنطوى على منافع جدية للاقتصادات العربية،يمكن الاعتداد بها على مستوى المرتجى. وبالمقابل فإن لائحة المخاطر المنظورة وغير المنظورة تشمل مجالات واسعة، وغالباً ما تشكل عائقاً جدياً يحول دون المرتجى منها.

وهذا ما يدفعنا للاعتقاد بأن المناسب للدول العربية، هو التحسين النوعى للتبادل التجارى بينها وبين أوروبا؛ لأن التحسين النوعى للتبادل التجارى يمكن له أن يعزز المزايا للأطراف العربية، من دون أن تلتزم الدول العربية بفتح أسواقها أمام الصادرات الأوروبية،ومن دون أن تقيدها فى اختيار أساليب الحماية الجمركية المناسبة، أو إعطاء الدعم الذى تراه ضرورياً. أما الوضع الراهن لطبيعة اتفاقات الشراكة، فهو يفرض قيوداً صارمة على الأطراف العربية، مما يجعل هذه الاتفاقات باهظة التكاليف .

وقد يقول البعض: من غير الموضوعية التنكر للمنافع التى يمكن أن يجنيها الجانب العربى من الشراكة الأورو - متوسطية، وهى على سبيل الذكر لا الحصر:

(١) فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية.

(٢) تخفيف القيود المفروضة على الصادرات الزراعية.

(٣) الحصول على قروض ومساعدات.

(٤) الاستفادة من التعاون فى الميدان العلمى والتقنى ... إلخ.

والإشكالية التى لا يريد أن يفهمها أصحاب "المنافع" من الشراكة، هى أننا لا ندعى أن الشراكة خالية من المنافع، والتى يمكن تعظيمها، إلا أن هذه المنافع ليست طليقة فى فراغ بلا سقف ولا مستلزمات، وإلا أصبحت هبات مجانية وليست منافع، بينما فى

واقع الحال لا يمكن تحقيق هذه المنافع وكسبها وتعظيمها، ما لم يتم إنجاز مهمات أساسية، ما زالت بعيدة عن خط متطلبات الشراكة الأورو ـ متوسطية لتعظيم المنافع .

وهو ما يدفعنا إلى ربط عضوى للمناخ الداخلى ـ الإقليمى بالمناخ الدولى، لغرض صياغة أفكار ومهمات حول المرتجى من الشراكة الأورو ـ متوسطية.

المحور الثالث: ما العمل .. أفكار ومهمات حول الشركة: "المرتجى والمتاح":

قد يثار تساؤل حول ما تعنيه عبارة "ما العمل"، ولاسيما أن الشراكة الأورو ـ متوسطية أصبحت أمراً واقعاً، وهو ما يدفعنا إلى أن نقرر التالى: أن المشكلة التى نواجهها بحثياً ليست الشراكة بذاتها، بل صيغة الأمر الواقع من الشراكة من جهة، ومن جهة أخرى أن الذى يهمنا أكاديمياً فى دراستنا لموضوع الشراكة الأورو ـ متوسطية، هو صياغة أفكار ترتبط بالمرتجى من الشراكة وليس الأمر الواقع، اللهم إلا إذا كان هذا الأمر الواقع هو المرتجى، وهذا غير حقيقى على المستوى الملموس الآن على الأقل.

والمنطلق فى صياغة الأفكار المرتبطة عضوياً بموضوع الشراكة الأورو ـ متوسطية، هو ضرورة أن نكون جادين فى طرح الأسئلة على أنفسنا والإجابة عليها بوضوح وشفافية، سواء على مستوى السلطة العليا للدولة، أو على مستوى المواطن البسيط، وهذه الأسئلة هى :

ـ هل سادت قناعة داخل المجتمع والدولة حول واقع غياب السوق الوطنى فى اقتصادياتنا، وأن مقولة "السوق" فى بلداننا هى أقرب لحالة " البازار السلعى" من كونها صيغة السوق الاقتصادى التى تتضمن حلقاتها " الإنتاج، التداول، والتوزيع" ؟

ـ هل هذه القناعات ترتقى لمستوى عقد اجتماعى واضح بشكل كاف، مفاده أن المتاح محلياً من اقتصادياتنا لا يكفى لتشكل السوق الوطنية، ومن ثم فإن التكامل المحورى الإقليمى هو الفرصة الباقية لتشكل السوق الاقتصادية الوطنية؟

ـ هل القناعات فى إطار العقد الاجتماعى وجدت طريقها إلى حد مقبول من الوفاق حول الآليات اللازم تنفيذها لغرض الإسراع بخطوات تشكل السوق الوطنى؟

ـ هل برنامج الدولة ساهم فعلياً على مستوى التخطيط والتنفيذ والمساءلة فى حل إشكالية المفقود فى السوق الوطنية؟

ـ هل الطرف الخارجى صار لديه قناعة أو هاجس واضح، مفاده أن ثمة اتجاهاً جديداً فى منظورنا للعمليات الاقتصادية فى إطار مشروعاتنا للتنمية الوطنية،يمكن أن يترتب عليه تشكل أسواق اقتصادية حقيقية فى بلداننا؟

إن تصوراً كهذا إذا ما توفرت فيه القناعة والرغبة فى التحقيق وتعززت، فعندها يمكن الحديث عن إمكانات "خلق المفقود"، وعن خطوات ملموسة باتجاه تشكل السوق الوطنى، والتى بلا شك لا تعزز مكانتها إلا إذا كان ـ من جهة ـ هناك تشخيص دقيق للكثير من مفردات العلاقات الدولية التى يمكن أن تلقى بظلالها الإيجابية أو السلبية على موضوع السوق الوطنية. وجدير بنا أن نقول: إنه صحيح أن الدور الأساسى فى تشكل السوق الوطنية تقرره الجبهة الداخلية ـ المحورية، إلا أنه بالمقابل، لا يجوز التعسف والمبالغة فى دور الجبهة الداخلية ـ المحورية فقط فى تشكل السوق الوطنية، لأن النجاح فى معاينة مفردات العلاقات الدولية بالتأكيد سيلعب دوراً إيجابياً ومهماً فى تحسين موقع بلداننا فى مجال الشراكة الأورو ـ متوسطية، والعكس بالعكس. وبهذا السياق تحديداً فإن برامج الاقتصاد الوطنى، سواء على مستوى الإعداد والتخطيط، أو على مستوى الالتزام بتنفيذها ـ ينبغى أن تكون واضحة الإشارة إلى أن أولوية الأولويات فى مشروعات الاستثمار الدولى، ينبغى معاينتها من زاوية حدود مساهمتها الجادة فى موضوع السوق الاقتصادية الوطنية، وبعيداً عن مشروعات الإثارة، أو تلك التى لا تمت بصلة كافية إلى مكونات الاقتصاد الوطنى وطبيعة حاجات تشكل السوق الوطنى[٦].

والشىء الأكيد بهذا الصدد هو أنه إذا ما تحققت مستويات رفيعة مما هو متطلب من العمل الوطنى المحورى والدولى، فإنه ستتشكل قاعدة قوية لنجاح الشراكة الأورو ـ متوسطية، وتترسخ امتداداتها إلى مختلف المجالات، وبالتالى تُخلق ظروف أفضل طواعية فى تحسين شروطها،وما زال ذلك يساهم فى إضافات كمية ونوعية جديدة من زاوية المنافع، سواء على المستوى المنظور أو المستوى الاستراتيجى.

وإذا أردنا النظر للشراكة الأورو ـ متوسطية من زاوية أكثر عمقاً وشمولية فى العلاقات الدولية، فعندئذ ينبغى التوقف عند بعض الملفات المرتبطة بذلك، وهى:

الملف الأول: بعض الاعتبارات حول الشراكة الأورو ـ متوسطية والاقتصادات الأوروبية المتحولة: عند معاينة موضوع الشراكة الأورو ـ متوسطية من زاوية الوضع الجديد لدول وسط أوروبا وشرقها، يمكن تثبيت الاعتبارات التالية.

الاعتبار الأول: أن مجموعة دول وسط اوروبا وشرقها، موضوعياً سوف يكون حضورها كاملاً فى إطار السوق الأوروبية الموحدة عاجلاً أو آجلاً.

الاعتبار الثانى: أن مجموعة دول وسط أوروبا وشرقها لا تعانى من غياب بنية تحتية لسوق اقتصادية لعوامل الإنتاج، مثل هذه المهمة تم إنجازها فى إطار التطور التاريخى لاقتصادياتها، ومن هذا المنطلق تحديداً فإن بعض هذه الدول مثل "تشيكوسلوفاكيا، بولندا، المجر، وبلغاريا" ـ تمتلك قاعدة اقتصادية متقدمة، وتتماثل مع عدد غير قليل من الدول الأوروبية الأخرى.

الاعتبار الثالث: أن ثمة واقعاً ملموساً فى معظم دول وسط أوروبا وشرقها مفاده، أنه بالرغم من الارتفاع فى إنتاجية العمل، إلا أن أجور العاملين ما زالت متدنية إذا ما قورنت بمثيلاتها فى دول أوروبا الغربية.

الاعتبار الرابع: أن المنطقة العربية ككل ومنطقة جنوب حوض المتوسط العربية بشكل خاص،ظلت على الدوام فى التاريخانية الجغرافية الأوروبية حاضرة على الدوام فقط كموروث من الحالة الاستعمارية السابقة. وقد ترتب عن هذا الموروث:

(أ) استمرار الشكل الاقتصادى التقليدى فى حدود التبادل التجارى السلعى.

(ب)تزايد الهجرة جنوب المتوسطية لدول أوروبا، حيث الأجور المتدنية لمعظم قوة العمل المهاجرة ـ وأحياناً تكون متدنية جداً ـ من جهة، ومن جهة أخرى ليس هناك ما يشير إلى عمل جاد ومنتظم يسمح بإدماجها ببرامج تنمية اقتصادية يمكن لبلدانها الأصلية الاستفادة منها.

وهذا الموضوع يجعل قوة ضخمة من العمالة المهاجرة فى دول صناعية متطورة، لم تتح لمعظمها الفرصة الكافية للاستفادة من الخبرة والمهارات ـ يجعل موقعها فى سلم عائدية قوة العمل متدنياً، إذا ما قورن بقوة العمل الأوروبية فى دول وسط أوروبا وشرقها.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نقرر ما يلى: أن حظوظ الجانب المتوسطى - العربى من المكاسب والاهتمام من الجانب الأوروبى، سوف تكون ضعيفة على المستوى المنظور والمتوسط على الأقل، نظراً لأولويات دول وسط أوروبا وشرقها فى إطار مسعى أوروبا الموحدة من جهة، ومن جهة أخرى فإن إبقاء ملف العمالة المهاجرة دون دراسة شاملة، قد يترتب عليه عواقب وخيمة قد تضر بالشراكة الأورو - متوسطية.

إلا أننا نعتقد أنه لا ينبغى التعامل مع هذه الاعتبارات كمسلمات ساكنة فاقدة الحركية والمرونة، وهو ما يدفعنا لمناقشة مستفيضة للمناخ الأوروبى والمناخ المتوسطى على مستوى الوضع الجديد لدول وسط أوروبا وشرقها، حيث يمكن النظر إلى ذلك من زاوية الاستراتيجيات المختلفة فى العلاقات الدولية.

الملف الثانى: الاستراتيجية الأمريكية وأوروبا: بداية وكما هو معلوم أنه منذ معاهدة ماستريخت١٩٩٢ وما تمخض عنها من الإعلان عن السوق الأوروبية الموحدة، وما تزال السياسة الأمريكى - وحتى الآن - تستخدم آليات متعددة تستهدف تحجيم دور أوروبا دولياً، بدءاً من نقد صيغة الإعلان عن السوق الأوروبية الموحدة، ومن ثم العملة الأوروبية الموحدة، وفى سياق افتراضاتها أن صيغة السوق الأوروبية الموحدة تم التعجيل بها، وأنها ذات فعل سياسى مقرر، أكثر من كونها صيرورة موضوعية فى اقتصاديات هذه البلدان، بمعنى أن أوروبا لم تصل إلى درجة النضج الكافى للتحول من السوق الأوروبية المشتركة إلى السوق الأوروبية الموحدة والعملة الموحدة.

وقد برز مقابل ذلك تيار قوى قادته كل من "ألمانيا وفرنسا" باتجاه التأكيد على أهمية تعزيز مكانة السوق الأوروبية الموحدة والإسراع بإنشاء العملة الأوروبية الموحدة من جهة، ومن جهة ثانية ضرورة الشروع فى توسيع امتداد هذا السوق باتجاه وسط أوروبا وشرقها. وهنا تبرز الاستراتيجية الأمريكية فى الملف الأوروبى فى ثلاث محطات:

المحطة الأولى: الارتباط التاريخى لبريطانيا. المحطة الثانية: الاستراتيجية الأمريكية للطاقة. المحطة الثالثة: أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى.

المحطة الأولى: الارتباط التاريخى لبريطانيا: بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، تراجعت مكانة بريطانيا فى الفعل التاريخى الدولى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وظلت بريطانيا طيلة نصف القرن الماضى وحتى الآن، مزدوجة الخطوات على صعيد حضورها الدولى؛ إحدى أقدامها متواجدة فى الملعب الأمريكى، والقدم الثانية متواجدة فى الملعب الأوروبى، باعتبارها من الدولة الأوروبية الرئيسية المقررة للسياسات العامة لأوروبا.

وقد ترتب عن هذا الوضع، وفى الزاوية الاقتصادية الأوروبية تحديداً، أن بريطانيا ظلت على الدوام بطيئة الخطوات فى العمل الأوروبى الموحد، وخاصة تلك الخطوات التى يمكن أن تثير قلقاً للموقع المتميز للاستراتيجية الأمريكية فى العلاقات الدولية.

المحطة الثانية: الاستراتيجية الأمريكية للطاقة: الباحثون فى مجال البترول وقضايا الاقتصاد العالمى، يعلمون جيداً ومن حيث المبدأ أن وكالة الطاقة الدولية تعمل على أن تبقى أسعار البترول متحركة فى حدود النفق السعرى، إلا أن الاستراتيجية الأمريكية للطاقة باعتبارها المحرك للاستراتيجية الأمريكية العامة، قد تضطر أحياناً لإخراج السعر من النفق ارتفاعاً أو انخفاضاً تبعاً لمصالحها الاستراتيجية[٧] .. وما يحدث الآن هو إخراج سعر البترول من السقف الأعلى للنفق .. لماذا؟ و إلى ماذا يهدف ذلك فى الظروف الراهنة حصراً؟ كل هذا يدفعنا إلى تقديم مساهمة متواضعة فى توضيح ذلك:

إن الاستراتيجية الأمريكية العامة تراقب منذ مطلع التسعينيات صحوة أوروبية لموضوع المصالح"، ومع أنها متأخرة وبطيئة الحركة "إلا أنها تعنى بداية عمل أوروبى جديد يترتب عليه اختراقات أوروبية للمصالح فى مناطق عديدة ظلت مجالاً للحضور الأمريكى المميز على كافة الأصعدة، ومثل هذا المعنى للاختراقات الأوروبية لهذه المناطق، يمكن أن ينجم عنه موقع أوروبى متفوق أو على الأقل موازٍ للولايات المتحدة الأمريكية فى قسمة المصالح الدولية، أو الهيمنة الكونية، ولأجل تقويض هذه الدول لا بد للاستراتيجية

الأمريكية العامة من تكييف دولى يسمح بإعاقات مستمرة يمكن لها أن تؤثر سلبياً على الميل الأوروبى لاختراق هذه المناطق بمعناه الواسع والضيق. ولتقريب مستويات التجريد السابق إلى الجانب الملموس للاستراتيجية الأمريكية للطاقة، يمكن تثبيت النقاط التالية:

(١) أن الولايات المتحدة الأمريكية تعى جيداً قيمة العوائد والدخول التى تدرها الرسوم والضرائب التى تفرضها الدول الأوروبية على الطاقة[٨].

(٢) أن الولايات المتحدة الأمريكية تعى جيداً أن المستهلك النهائى الأوروبى ما زال غير متضرر كثيراً من ضريبة الطاقة، بالرغم من تزايد حجمها بسبب التدنى الحاد فى أسعار البترول الخام طيلة الفترة السابقة، وكذلك المنتجون والصناعات الوسيطة والفروع الاقتصادية الأخرى " داخل أوروبا " غير متضررين، إذ ما زالت التكاليف الرخيصة للبترول الخام تمتص ثقل العبء الضريبى.

(٣) أن الولايات المتحدة الأمريكية تعى جيداً أن إعادة تثبيت تكلفة السلعة الأوروبية إلى وضعها الطبيعى، سواء داخل أوروبا أو خارجها، يتطلب إعادة سعر البترول الخام إلى وضعه الطبيعى ارتفاعاً. وإذا ما تحقق ذلك فسوف ينتج عنه ما يلى:

(أ) ميل واضح بارتفاع تكاليف المنتجات النهائية والوسيطة على مستوى الاقتصادات الأوروبية ولكافة الفروع. وبالتأكيد سوف ينعكس ذلك سلباً على أوضاع المنتجين الأوروبيين ومكانتهم، وأسعار قيمة مبيعاتهم فى الأسواق الدولية، ومن ثم الضغط على القاعدة المادية لأرباحهم الصافية. وقد تدفع هذه الحالة فى بعض مستوياتها إلى تخفيض ضريبة الطاقة بنسبة معتبرة، وبالتالى فإن الحكومات الأوروبية سوف تفقد أحد مصادر التمويل المهمة وغير المكلفة عند التحصيل.

(ب)الميل الواضح لانخفاض القاعدة المادية للأرباح الصافية سيترتب عليه:

- ضعف المرونة فى القوة الشرائية للفرد.
- تراجع فى مؤشرات اقتصادية رئيسية "الناتج الإجمالى، الميزان التجارى، وميزان المدفوعات ... إلخ".
- تراجع فى القدرة التنافسية لأوروبا، سواء فى مناطقها التقليدية أو فى المناطق التى تسعى للتوسع فيها.

وبهذا المعنى تحديداً يمكن فهم حدود المسعى الأمريكى فى إطار استراتيجيته الراهنة للطاقة،المتمثلة فى إخراج السعر من النفق، حيث يهدف هذا المسعى بالدرجة الأساسية إلى تحجيم الدور الأوروبى اقتصادياً، أكثر مما يهدف إلى إعادة سعر البترول الخام إلى وضعه الطبيعى.

المحطة الثالثة: أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى "دول وسط أوروبا وشرقها":

ترتب عن الوضع الجديد لأوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى "دول وسط أوروبا وشرقها" ـ مدخلات جديدة فى الاستراتيجية الأمريكية تجاه أوروبا،مبنية على أساس ما يمكن تسميته "الفراغ المتاح فى الفجوة الجديدة". ومفردات هذا الفراغ المتاح فى الفجوة الجديدة هى :

ـ هناك عدد معتبر من دول وسط أوروبا وشرقها خرجت تواً من مأزق التجربة الرسمية للاشتراكية فى بلدانها، ويمكن لحضورها أن يشكل قوة لأوروبا الموحدة وفعالية لها، وبالمقابل فإن الفراغ المتاح فى الفجوة الجديدة يمكن أن يشكل عبئاً أو عائقاً يحول دون تماسك أوروبا الموحدة.

ـ معظم دول وسط أوروبا وشرقها تركت التجربة الرسمية للاشتراكية وهى محملة بضعف فى إمكاناتها المالية، وهناك ضرورة عاجلة لتجديد هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية، ولا سيما أن معدلات البطالة والتضخم ما زالت مرتفعة، ومتوسط الدخل ما زال متدنياً. مثل هذه المفردات وغيرها من التفاصيل شكلت منفذاً رئيسياً للاستراتيجية الأمريكية العامة فى معاينة حالة الفراغ المتاح فى الفجوة الجديدة، والتقاطها على أساس اختراق هذه الدول من خلال آليتين:

الآلية الأولى: توسيع دائرة شراء الذمم فى هرم السلطة، سواء من يصلون للسلطة، أو من ينبغى إعانتهم للوصول إليها.

الآلية الثانية: اختراق المجتمع المدنى، بإشاعة مشروعات النموذج الأمريكى للاستهلاك الترفيهى فى دول وسط أوروبا وشرقها.

وقد صَعّدت الاستراتيجية الأمريكية نشاطها على مستوى المحطات الثلاث السابقة إلى آفاق بعيدة عشية الإعداد لاحتلال العراق، حينما صار خط العلاقات الأوروبية الذى تقوده "ألمانيا ـ فرنسا" شديد السخونة والتوتر، مما دفع الاستراتيجية الأمريكية لتخريج أطروحة "أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة"، والتى استهدفت أصلاً ـ على المستوى المنظور ـ تفكيك الموقف الأوروبى الموحد الرافض للحرب على العراق، وعلى المستوى الاستراتيجى تقويض مكانة أوروبا كقوة أساسية مقررة فى العلاقات الدولية، وبشكل خاص فى الجانب الاقتصادى.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نقرر أن المقدرة على التنوع والتأثير فى مفردات الاستراتيجية الأمريكية العامة على أوروبا، ينبغى أن تلقى بظلالها على مقدرة الطرف العربى على المراجعة الجادة للكثير من المفردات النقدية منها أو المنافع حول الشراكة الأورو ـ متوسطية الراهنة بما يعزز إمكانية تعظيم المنافع التى يمكن تحققها منها.

الملف الثالث: المواجهات الأوروبية الراهنة: يمكن أن نعتقد أن أوروبا إزاء مجموعة من المواجهات ـ قد أفلحت نسبياً فى بعض مستوياتها، بينما ما زال الطريق فى بعضها متعسراً، ويتوقف على ما تحقق إيجابياً من هذه المواجهات، حدود المكانة الاستراتيجية لأوروبا الموحدة فى العلاقات الدولية، وهو ما يدفعنا إلى أن نذكر المواجهتين التاليتين:

المواجهة الأولى: حول تكثيف الدعوة لصيغة "أوروبا الموحدة": فى واقع الحال أنه بغض النظر عن التحفظات العديدة على دول وسط أوروبا وشرقها، سواء ما يتعلق بإدماجها المبكر فى قاطرة أوروبا الموحدة، أو ما يتعلق بحدود استجابتها للضغوط الأمريكية لقاء مساعدات هامشية، فإن الاتحاد الأوروبى ممثلاً بشكل خاص فى محور "ألمانيا ـ فرنسا ـ بلجيكا"، ظل عازماً على الإسراع فى تسهيل انضمام دول وسط أوروبا وشرقها إلى البيت الأوروبى الموحد، بالنظر لأهمية ذلك من الزاويتين التاريخية والاقتصادية على مستوى أوروبا من جهة، ومن جهة أخرى على المستوى الاستراتيجى، لكون

أوروبا الموحدة بشقيها "أوروبا الغربية، ووسط أوروبا وشرقها"، تمثل قوة مميزة على أصعدة العلاقات الدولية كافة، وبالتالى يكون الحديث عنها والنظر إليها على أساس إمكانية التقليل من دورها المستقبلى فى العلاقات الدولية نوعاً من المغامرة المحفوفة بالمخاطر. وإذا علمنا أهمية هذا التصور فى الاستراتيجية الأوروبية، فعند ذلك يمكن تفسير سبب المسعى الأوروبى الحثيث ـ حالياً ـ من أجل التوحد على مستوى دول القارة الأوروبية كافة.

المواجهة الثانية: أوروبا والمصالح مع العرب: ما يعنينا من أوروبا حصراً هو الموروث التاريخى للحضور الأوروبى فى المنطقة العربية، وما يعنينا من دول جنوب حوض المتوسط هو الدول العربية. ويمكننا أن نلاحظ ـ وبعمق ـ نوعاً من المفارقة المبهمة، التى تركت آثاراً سلبية على ما هو مفترض فى العلاقات الأورو ـ عربية، ومفاد هذه المفارقة ما يلى:

أن أوروبا قريبة إلى العرب من الزوايا الجغرافية والتاريخية والسياسية، ومن منظور التاريخ السياسى الوسيط والحديث، ولا سيما أن معظم الدول العربية ـ إن لم نقل جميعها ـ كانت واقعة تحت السيطرة الأوروبية المباشرة وغير المباشرة "البريطانية، الفرنسية، والإيطالية"، كما أن طبيعة السيطرة الاستعمارية للدول الأوروبية ـ بالضرورة ـ قد عرضت معظم الدول العربية لعمليات نهب واسعة لثرواتها. إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت مسيرة حصول كثير من الدول العربية على استقلالها الوطنى الناجز، كان من المفترض ملاحظة منظور واسع للمصالح الأوروبية ـ العربية، تتعزز مكانته انطلاقاً من حالة التماس الجغرافى ـ التاريخى، بصيغة الارتقاء فى شكل العلاقات الاقتصادية بينهما ومضمونها، بالشكل الذى يسمح للجانب الأوروبى بملاحظة أن طبيعة مصالحها المنظورة وغير المنظورة متشابكة مع الدوائر المختلفة لسلسلة الاقتصادات العربية: "دائرة الإنتاج، دائرة التداول، ودائرة التوزيع. والافتراض الأكثر واقعية أن الطرف الأوروبى هو الأكثر وعياً من الطرف العربى بموضوع الارتباط بالمصالح المشتركة، ولهذا يفترض أن يكون أكثر فعلاً فى استنهاض الطرف العربى لدائرة المصالح المشتركة

وجذبه إليها، فى حالة تدنى هذا الوعى المطلوب لدى أطراف الجانب العربى. إلا أن واقع الحال ليس هكذا كما يقال، فقد ظل المنظور الأوروبى فى ارتباطاته مع معظم الدول العربية، لا يعدو كونه فى أغلب الأحيان ارتباطاً محدوداً فى دائرة التبادل التجارى ـ السلعى.

وفى تقديرنا أن استمرار هذه الفجوة طيلة الفترة الماضية وحتى الآن، هو الذى سهل للاستراتيجية الأمريكية الواعية جيداً بموضوع الارتباط بالمصالح، أن يكون لها مكان مميز فى المنطقة العربية، وفى الزاوية الاقتصادية ـ النقدية تحديداً، ولا سيما أن الموروث التقليدى للاستعمار فى الحالة الأمريكية مع الدول العربية غير موجود، وبالمقابل يصعب الافتراض ـ أو المطالبة ـ بأن تكون الدول العربية أكثر وعياً بموضوع الارتباط بالمصالح ومع الجانب الأوروبى تحديداً، ولاسيما أنها محملة بعبء ثقيل من موروث مرحلة استعمار أوروبا لبلدانها.

ومن هنا تحديداً ظلت محاولاتها فى تحسين التعاون مع الجانب الأوروبى ضيقة ومحدودة، ولا ترتقى إلى متطلبات الارتباط بالمصالح.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن أن نؤكد أن تصعيد مديات الصحوة المعرفية الأوروبية على أساس الارتباط بالمصالح مع العرب، سيعزز مكانة أوروبا فى العلاقات الدوليةمن جهة،ومن جهة أخرى سيسهل للطرف العربى خيارات أفضل فى المناخ الجديد للشراكة الأورو ـ متوسطية.

الملف الرابع: العرب والعلاقات "الأورو ـ آسيوية":

موضوعياً سيظل وضع دول شرق آسيا وجنوب شرقها مقلقاً لزاوية التعاون "العربى ـ الآسيوى" من جهة، ومن جهة أخرى لتأثير العلاقة "الأوروبية ـ الآسيوية" على الشراكة "الأورو ـ عربية"، وهو ما يدفعنا إلى أن نقرر بعض الملاحظات الأساسية التالية:

(١) معظم اقتصادات منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها تجاوزت عتبة الفقر، وبعضها صار موقعه قوياً فى مَصاف الدول الصناعية الناشئة.

(٢) معظم اقتصادات منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها مستوردة أساسية للمواد الخام العربية، حيث تشكل مستوراداتها من البترول العربى أرقاماً معتبرة فى الموازين التجارية لمعظم الدول العربية والخليجية بشكل خاص.

(٣) هناك إمكانات لدفع التبادلات التجارية ـ السلعية بين الاقتصادات العربية وبلدان شرق آسيا وجنوب شرقها إلى مستويات أفضل، وبالشكل الذى قد يساهم فى خلق مشروعات ذات طابع إنتاجى واستمرارها، وبتكلفة عوامل إنتاج منخفضة، ومن ثم خلق فرصة إمكانية معاينة ميزة نسبية لأسعار سلعها فى الأسواق الدولية، مثل هذا الوضع يمكن له أن يعزز القوة التفاوضية العربية فى إطار اتفاق الشراكة الأورو ـ متوسطية .

(٤) هناك إمكانات واسعة لدخول سلع شرق آسيا وجنوب شرقها إلى السوق الأوروبية وبتكاليف منخفضة نسبياً، ومثل هذا الوضع قد يترتب عليه عائق يحول دون إمكانية أن تنافس السلع العربية الداخلة إلى السوق الأوروبية السلع الآسيوية فى ذلك السوق، وبشكل خاص سلع الصناعات التحويلية والسلع الزراعية.

وهذا يعنى أن الارتقاء بالعلاقات الأوروبية ـ العربية ـ إلى مستوى الشراكة من زاوية ملاحظة الملموس فى العلاقات الأوروبية ـ الآسيوية يتطلب فى أحد مستوياتها تثبيت التالى:

(أ) المنحى الأساسى فى العلاقات الاقتصادية العربية الآسيوية ـ ينبغى أن يرتقى إلى مستويات المساهمة فى توطين المشروعات الاقتصادية العربية، والتشابك بين الفروع الاقتصادية.

(ب) الأمر الواقع من تطور العلاقات الاقتصادية الأوروبية ـ الآسيوية وحدود تأثيرها السلبى على الجانب العربى فى إطار اتفاقية الشراكة الأورو ـ متوسطية، ينبغى أن يدفع صانعى قرار السياسات الاقتصادية العربية لابتكار آليات عمل اقتصادى تحول دون ملاحظة هذه الآثار السلبية، أو على الأقل الحد من آثارها على حركية الاقتصادات العربية.

وتأسيساً على ما تقدم، فإننا نعتقد أن الارتقاء بمتطلبات تشكل السوق الوطنى إقليمياً من جهة، والبحث عن آليات ممكنة تسمح بمراجعة الأطروحات السابقة للشراكة الأورو ـ متوسطية من جهة ثانية، والتوقف أمام الملفات الدولية السابقة الذكر عند مستوى هذا التصور والإدراك فى المعاملات الدولية مع الغير من جهة ثالثة ـ سوف يدفع الغير نحو تحسين شكل تعامله الاقتصادى معنا ومضمون هذا التعامل، وفى ميادين عديدة، عندها يكون الطريق نحو تعظيم المنافع المبتغاة من الشراكة الأورو ـ عربية ممهداً.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES RECHERCHES ET DES ETUDES ARABES
مقر اتحاد المجامع العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الجامعة العربية

الهوامش

(١) انظر دراستنا: اقتصاديات السوق الأوروبية المشتركة، مجلة النفط والصناعة، العدد ١٩٩٢/٢٦٨، والعدد ٢٦٩، ١٩٩٣/٢٧٠.

(٢) مما هو جدير بالذكر أن الفجوة المعتبرة فى درجة تكون السوق الاقتصادية البريطانية تختلف عن مثيلاتها من الدول الأوروبية الأخرى مثل "ألمانيا، فرنسا"، وكذلك أمريكا، حيث فرض على اقتصادات هذه الدول طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، القيام بمستويات محددة من الحماية الاقتصادية التى تحول دون اختراقات مؤثرة على أسواقها الوطنية بسبب الآثار الواسعة للسوق البريطانية على أسواقها الداخلية. الباحث.

(٣) للمزيد حول هذا الموضوع، يمكن العودة إلى دراستنا "قضايا القطاع العام والخاص والتنمية فى البلاد العربية" ،مجلة دراسات عربية ـ العدد /٩ ـ ١٩٩٠ ـ بيروت.

(٤) إن التجربة التى خاضتها بلدان مثل الهند، والصين وغيرهما فى تشكل السوق الوطنية، تؤكد أن معرفة كيفية فتح الثغرات فى الطريق المسدود، يمكن لها أن تذلل العوائق التى تحول دون تشكل أسواقها الوطنية، وبالتالى تجعلنا أمام آثار مقابر للشراكة عنوانها الرئيسى" الأرباح المؤكدة والخسائر المحتملة". الباحث.

(٥) للتوضيح: أقول: أننى لست "قومياً" لا فى أفكارى الاقتصادية ولا فى تطلعاتى السياسية، بل إن ضرورات التفكيك الاقتصادى للإشكالية المطروحة هى التى تدفع إلى الإشارة إلى الجانب العربى من جهة، ومن جهة أخرى فلست ميالاً إلى تبسيط التحليل الاقتصادى انطلاقاً من فرضية "مقصد الضرر" بالعلاقات العربية ـ العربية لدى صانعى السياسة الاقتصادية الأوروبية ... إلا أن ذلك لا يمنع من القول بأن المقاصد شىء والنتائج شىء آخر. الباحث.

(٦) مما هو جدير بالإشارة، أن دراسة محدودة الصفحات، يصعب من خلالها الإطناب وتفصيل ما يجب عمله على المستوى الداخلى والمحورى بخصوص تشكل السوق الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الدراسة تركز أصلاً على المقاربات النظرية والمناخ الدولى فى علاقاتنا الاقتصادية وتحديداً فى إطار الشراكة الأورو ـ متوسطية. الباحث.

(٧) للمزيد فى هذا الخصوص، راجع دراستنا "جوانب من الجدل الراهن حول الأورو والدولار" مجلة النفط والصناعة /العدد ٣٦٦ /٢٠٠١، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٨) للمزيد فى هذا الخصوص راجع دراستنا "ملاحظات أولية حول ضريبة الكربون"، مجلة دراسات عربية، العدد ٩/ ١٠ ـ ١٩٩٦، بيروت.

المراجع

(١) دراستنا "اقتصاديات السوق فى البلاد المتخلفة"، مجلة النفط والصناعة ـ العدد ٢٦٨ /١٩٩٢، ٢٦٩، ٢٧٠ /١٩٩٣.

(٢) دراستنا "قضايا القطاع العام والخاص والتنمية فى البلاد العربية، مجلة دراسات عربية ـ العدد٩ / ١٩٩٠".

(٣) آدم سميث: ثروة الأمم.

(٤) كارل ماركس: رأس المال ـ الجزء الثالث /باللغة الروسية.

(٥) الشراكة العربية ـ الأوروبية/تجارب قطرية ـ غرفة تجارة دمشق : الدراسة القيمة للدكتور سعد حافظ محمود.

(٦) دراستنا "جوانب من الجدل الراهن حول الأورو والدولار" مجلة النفط والصناعة ـ العدد /٢٠٠١/٣٦٦، دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٧) دراستنا "ملاحظات أولية حول ضريبة الكربون"، مجلة دراسات عربية ـ العدد (١٠/٩) ١٩٩٦.

(٨) أعداد مجلة "التمويل والتنمية" ،ط . منشورات صندوق النقد الدولى ـ عدد مارس ١٩٩٦، وعدد سبتمبر ٢٠٠١.

(٩) دراستنا "مقاربة نظرية حول رأس المال والتجارة الدولية" أعمال الملتقى الدولى حول الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ـ أبريل ٢٠٠٢ ـ جامعة عنابة ـ الجزائر.

(١٠) دراستنا " قضايا راهنة حول التجارة الدولية للغاز الطبيعى"، مجلة بحوث اقتصادية ـ العدد ١٥/ ١٩٩٩.

(١١) رأسمالية المساهمة ـ آلان مينك، دار الفارابى /رياض صوما.

(١٢) عصر رأس المال: آريك هوبسام، ترجمة د. مصطفى كريم، دار الفارابى.